هيئة الأمم المتحدة

— ٢ —

رابعاً — مجلس الوصاية الدولي

مجلس الوصاية الدولي هو أقل فروع هيئة الأمم نجمة، ولكنه بحكم طبيعة عمله كرقيب على شؤون الملايين من الشعوب غير المستقلة يجب أن يتسم بالنزاهة

وقد تعهدت دول هيئة الأمم، التي قد تضطلع الآن أو في المستقبل بتبعات إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الاستقلال الذاتي، بأن تقدم مصالح أهل هذه الأقاليم على كل ما عداها، وأن تجعل هذه المصالح أمانة مقدسة في عنقها، فتلتزم بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم الى أقصى حد مستطاع.

وينص الميثاق على ضرورة كفالة الحقوق التالية للشعوب غير المستقلة الخاضعة لنظم الوصاية

ا — كفالة تقدم هذه الشعوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً، وحمايتها من ضروب الاستغلال.

ب — تنمية أساليب الحكم الذاتي، وتقدير الأماني السياسية لهذه الشعوب.

جـ — توطيد السلم والأمن الدولي

وبناء على هذه الاعتبارات أنشأت هيئة الأمم نظاماً دولياً للوصاية لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية، وللإشراف عليها. على أن تشمل الوصاية الأقاليم المشمولة بالانتداب والأقاليم التي كانت تملأ مستعمرات للأعداء، والأقاليم التي تتنازل عن إدارتها الدول المسؤولة عنها.

ومعنى هذا أن الوصاية تكون على القاصر، فتى اكتملت للشعوب مقومات الدول ونضج فيها الوعي السياسي الذي يؤهلها للانضمام إلى هيئة الأمم، رفعت عنها الوصاية وزالت آخر آثارها.

ويتألف مجلس الوصاية من أعضاء هيئة الأمم الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية ومن الدول الخمس الكبيرة ومن عدد آخر من الدول ينتخب لحفظ التوازن.

خامساً: محكمة العدل الدولية

محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة. ويعدّ جميع أعضاء هيئة الأمم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ويجوز لدولة ليست من هيئة الأمم أن تنضم الى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تضعها الجمعية العمومية لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن.

ويتعهد كل عضو من أعضاء هيئة الأمم بالامتثال لأحكام محكمة العدل الدولية في كل قضية يكون هو طرف نزاع فيها.

وإذا صدر قرار من المحكمة وأبى د المحكوم عليه » الامتثال له، كان لشاكي أن يعرض الأمر على مجلس الأمن فيقرر المجلس التدابير التي يرى اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

والمحكمة مؤلفة من قضاة مستقلين ينتخبون بغض النظر عن جنسيتهم بحيث يكونون من ذوي الصفات الخلقية العالية وحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة لتعيينهم في أرفع المناصب القضائية، أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاية في القانون الدولي.

وقوام المحكمة ١٥ قاضياً، ولا يجوز أن يكون بينهم أكثر من قاضٍ واحد رطايا دولة واحدة، ولمصر قاضٍ في هذه المحكمة هو معالي الدكتور عبد الحميد بدوي باشا.

والقضاة ينتخبون من قبل الجمعية العمومية ومجلس الأمن من قائمة تقدم لهما.

وتتبع المحكمة في أعمالها النظم القضائية المعروفة.

سادساً: السكرتيرية

أما الركن السادس من أركان هيئة الأمم المتحدة فهو السكرتيرية أو الأمانة العامة.

ولهذه السكرتيرية سكرتير عام تختاره الجمعية العمومية بتوصية من مجلس الأمن والسكرتير الحالي هو المستر تريجفي لاي وهو في الواقع أكبر قطب إداري في هيئة الأمم.

والسكرتير العام يتلقى جميع تقارير أقسام هيئة الأمم المتحدة ويتلقى جميع الشكاوي والبرقيات من الأفراد والهيئات والحكومات.

وهو يتمتع الى حدّ ما بما تتمتع به الدول من امتياز، لأن له أن ينبه مجلس الأمن الى المسائل التي يرى أنها قد تهدد السلم والأمن الدولي، وهذا حقّ مخوّل للدول.

ويعين السكرتير العام موظفي السكرتيرية طبقاً للوائح المألوفة .

ويضع السكرتير العام في كل سنة تقريراً مفصلاً عن أعمال هيئة الأمم المتحدة يقدمه للجمعية العمومية لمناقشته .

وهناك إلى جانب ما أسلفنا من منشآت هيئة الأمم المتحدة منظمات أخرى نذكرها على سبيل الإجمال لأن مجرد الحديث بالإيجاز عنها يتطلب كثيراً من الجهد .

فهناك هيئة اليونسكو — أي هيئة العلوم والتربية والثقافة — ومهمتها تحقيق التجانس الفكري بين دول العالم ومكافحة الحروب بنشر وسائل الثقافة .

وهناك البنك الدولي ، ومهمته تقديم قروض الى الدول لاستغلالها في مشروعات اصلاحية واسعة تعجز عن النهوض بها رؤوس الأموال الفردية .

وهناك صندوق النقد الدولي وهو يقف الى جانب البنك لمؤازرته وتأييده . ولحفظ استقرار العملات في العالم .

وهناك هيئة اغاثة الأطفال المشردين ومهمتها العناية باللاجئين من الأطفال أيا كانوا .

وهناك مكتب العمل الدولي وظيفته مراقبة أحوال العمل والعمال وتحسينها .

أضف الى ذلك أن هيئة الأمم المتحدة تترك الباب مفتوحاً أمام تأييد كل نوع من أنواع اللجان والهيئات الطائفية أو الفرعية أو الاقليمية أو الدولية . كما انها تعترف بالمواثيق الاقليمية والطائفية التي قد تعقدها الدول من أعضائها ، بشرط أن تكون تلك المواثيق غير متعارضة مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

علاوة على أن الهيئة تبيح تعديل ميثاقها للدول من أعضائها اذا رأت أن ذلك ضروري .

* * *

هذا عن الناحية الادارية لهيئة الأمم المتحدة .

أما من الناحية المعنوية فما ، فالرأي عندي أن هيئة لا يتطلب كثير من التوفيق ، بل إن مجال الخيبة والفشل أوسع من مجال النجاح والاستمرار .

وسبب ذلك أن هيئة الأمم المتحدة ومناقشاتها منذ انشائها حتى اليوم ، تتكلب في الأغلب بطريق السرير ، وتركن ساعدي العدالة والحق ، وتبني لمناسب فرصة للعنف في منهاجه ، وتقيم للقوة سلطاناً لا ينازعه سلطان .

أضف الى ذلك أن حق « الفيتو » أو النقض المخول للدول الكبيرة في مجلس الأمن

انما يجعل اتخاذ قرار معادٍ للدول الخمس الكبرى أمراً متعذراً ، ولذلك لا يسع دولة صغيرة أن تتبرع لمواجهة دولة كبيرة وتنتظر عدالة ونصفة ، ولا يسع حقاً مع التسليم أن يخذل باطلاً في جانب القوي . وحق الفيتو هذا استطاع حتى اليوم أن يشل معظم أعمال مجلس الأمن ، لأن كل قرار يتخذه المجلس يمكن نقضه بمجرد رفع يد ممثل لدولة من الدول الخمس الكبيرة ، أيّاً كانت خطورة هذا القرار ، وأيّاً كانت خطورة النزاع الذي حتم إصدار ذلك القرار .

فمجلس الأمن ، والجمعية العمومية هما قبل كل شيء ميدان للسياسة لا للحق والعدل. وإذا عرضت للمناقشة قضية ما ، كان موقف الدول من نحوها مطابقاً لا لنواحي العدالة والحق ، بل لنواحي المنفعة الشخصية والاندفاع التلقائي . ولذلك لم تستطع هيئة الأمم بجميع فروعها أن تحل نزاعاً واحداً من المنازعات المعقدة التي عرضت عليها ، فلم تحل قضية مصر ، ولا قضية فلسطين ، ولا قضية اندونيسيا ، ولا قضية برلين ، ولا قضية ألمانيا ، ولا قضية كشمير ، ولا قضية شعوب جنوب أفريقيا ، ولا قضية مستعمرات ايطاليا السابقة ، ولا قضية اليونان ، ولا قضية مضيق كورفو ، ولا قضية .....

والقضايا التي ظن أن الهيئة أصدرت فيها حكماً ووصلت الى نتيجة ما ، لم تحل لسبب من الأسباب . فمشكلة اللاجئين فلسطين مثلاً ، وهي مشكلة قررت هيئة الأمم المتحدة ضرورة المبادرة بحلها بتقديم مساعدة مالية قدرها ٣٢ مليون دولار للانفاق منها على المشردين مع تقرير مبدأ إعادة اللاجئين الى بلادهم وتعويضهم عن خسائرهم . . . هذه المشكلة ظلت كما هي فلا أعيد مئات الألوف اللاجئون عائدوا الى ديارهم ولا المسؤولون دفعوا لهم تعويضاتهم . وقضية اندونيسيا التي أصدر مجلس الأمن فيها أمراً غير مرة بضرورة اطلاق سراح أقطاب الجمهورية المعتقلين والجلاء عن المواقع التي احتلها الهولنديون . . . هذه القضية ظلت كما هي لأن أوامر مجلس الأمن لم تلق أذناً صاغية .

وفي وسع المرء أن يذكر عشرات من الأمثلة التي تعزز الاعتقاد بأن هيئة الأمم مدعاة الى التشاؤم لا الى التفاؤل ، وأنها كما وصفها صحفي مصري حلبة للمناظرة والمناقشة لا هيئة لصون السلم والأمن الدوليين .

نرجو الله أن يكون مصيرها خيراً من مصير سابقتها جامعة جنيف ، وأن يكون عمرها أطول من عمر عصبة الأمم .

وديع فلسطين